الأمم المتحدة

E/2003/90

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 June 2003
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البندان ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء العام

المسائل الاقتصادية والبيئية

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان

التقرير الموحد عن أعمال اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣

تقرير الأمين العام

موجز تنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى مساعدة المجلس في تقديم توجيه متعلق بالسياسات العامة إلى لجانه الفنية وإلى مساعدته في تنسيق أعمالها. وهو يقدم تحليلا لمسائل رئيسية مختارة تتعلق بالسياسات، عالجتها هذه اللجان في عام ٢٠٠٣، ويقدم عرضا للمواضيع المشتركة الرئيسية التي تناولتها اللجان في عام ٢٠٠٣. وتقرير هذا العام يقوم، للمرة الأولى، بتسليط الأضواء على إسهامات اللجان في مختلف أجزاء الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٣. ويتناول التقرير بالدرس ما اضطلعت به اللجان الفنية من أعمال لمتابعة التوجيه الصادر عن المجلس في عام ٢٠٠٢، ويستعرض المسائل الرئيسية ذات الصلة بالجوانب التنسيقية أو الإجرائية لأعمال اللجان في عام ٢٠٠٣. ويضم التقرير عددا من التوصيات المقدمة إلى المجلس للنظر فيها.

* E/2003/100.

110703 110703 03-39169 (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١	٣
أولا –	المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتي تناولتها اللجان في عام ٢٠٠٣	٢-٦٠	٣
ألف –	دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	٣-١٣	٣
باء –	الاتجاهات السكانية وأبعادها الاجتماعية	١٤-٢٣	٧
جيم –	مدخلات اللجان في موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣ بشأن ”تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة“	٢٤-٣٠	١٠
دال –	مدخلات اللجان في موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣ بشأن ”دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة“	٣١-٤٥	١٢
	١ – دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ترجمة أعمال اللجان الفنية إلى توجيه تنفيذي	٣٢-٣٤	١٢
	٢ – النهج المتعدد السنوات لمتابعة المؤتمرات	٣٥-٣٩	١٣
	٣ – تعزيز تأثير أعمال اللجان الفنية على التنفيذ وعلى وضع السياسات	٤٠-٤٣	١٤
	٤ – المؤشرات الأساسية ذات الصلة بالمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة	٤٤-٤٥	١٥
هاء –	مدخلات اللجان في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس	٤٦-٥٦	١٦
واو –	مدخلات اللجان في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس	٥٧-٦٠	١٩
ثانيا –	متابعة اللجان الفنية للتوجيه المتعلق بالسياسات العامة الصادر عن المجلس في عام ٢٠٠٢	٦١-٦٧	٢٠
ثالثا –	المسائل الرئيسية ذات الصلة بالجوانب التنسيقية أو الإجرائية من أعمال اللجان في عام ٢٠٠٣	٦٨-٨٠	٢١
ألف –	أساليب العمل	٦٨-٧٣	٢١
باء –	التنسيق ما بين اللجان	٧٤-٧٧	٢٣
جيم –	التعاون مع المجلس (نتيجة الاجتماعات المشتركة للمكاتب)	٧٨-٨٠	٢٤

مقدمة

١ - يقدم التقرير الموحد لهذا العام استجابة لاستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ١/٢٠٠٢[(١)] وقرارات سابقة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان المجلس قد قرر، في استنتاجاته المتفق عليها، أن يقوم في الجزء العام من دورته بالنظر في نتائج لجانه الفنية، استنادا إلى تقاريرها وإلى التقرير الموحد عن أعمالها الذي ينبغي أن يحدد المسائل الشاملة المتعلقة بالسياسات العامة والثغرات/أوجه التداخل ومجالات التكامل والتعاون، وأن يركز على المسائل الموضوعية وأن يسلط الأضواء على مسائل التنسيق التي تتطلب من المجلس إيلاءها اهتمامه في جزئه المتعلق بالتنسيق[(٢)].

أولا - المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتي تناولتها اللجان في عام ٢٠٠٣

٢ - مرة أخرى في عام ٢٠٠٣، تناولت اللجان الفنية طائفة واسعة من المسائل الفنية، مسهمة بذلك بكم هائل من التحليلات ذات الصلة المباشرة بفهم المجتمع الدولي للسياسات والإجراءات اللازم اتخاذها لمواصلة التقدم نحو بلوغ الأهداف الواردة في الإعلان المتعلق بالألفية ونتائج المؤتمرات. وقد انبثقت عن أعمال اللجان الفنية مسألتان شاملتان رئيسيتان تتعلقان بالسياسات، وقد تحظيان باهتمام خاص لدى المجلس. فقد لقيت مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية زخما جديدا بقرب انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وفي تونس في عام ٢٠٠٥، وكانت محل التركيز في عدد من اللجان. وكذلك تنظر اللجان في مسائل، من مثل السكان والتعليم والتنمية، والشباب والشيخوخة، والهجرة الدولية أيضا، عملت هذه اللجان على زيادة فهم المجتمع الدولي للاتجاهات السكانية الناشئة وتأثيراتها على التنمية. ويسلط تقرير هذا العام الأنظار، للمرة الأولى، على إسهامات اللجان الفنية في مختلف أجزاء الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٣.

ألف - دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

٣ - في عام ٢٠٠٣، تناولت لجنتان، ألا وهما لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٣ واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السادسة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٣، مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على اعتبار أنها تشكل موضوعا رئيسيا لكل منهما. وكانت هذه المسألة موضع نظر لجان أخرى، وهي ترد في بعض وثائقها الختامية.

٤ - وعلى غير ما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣١/٢٠٠١، فقد انصب الموضوع الفني لبرنامج عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لما بين الدورات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ وتمحور التركيز فيه على ''تطوير التكنولوجيا وبناء القدرة على التنافس في مجتمع رقمي''. وتم الاضطلاع ببرنامج العمل هذا من خلال ثلاثة أفرقة. ويسهم برنامج عمل هذه اللجنة المتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٥ - واستعرضت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها السادسة، نتائج وتوصيات هذه الأفرقة. وأثنى الممثلون على المؤشرات الإنمائية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي طورها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٣]، بالتعاون مع اللجنة المذكورة. وتقيس هذه المؤشرات طبيعة الاتصال، وإتاحة الوصول، والاستعمال، والسياسة العامة ذات الصلة، في حوالي ٢٠٠ بلد وإقليم. وقامت اللجنة أيضا بتحليل الفجوة الرقمية من حيث عدم المساواة في توزيع المعدات ومستعملي الإنترنت ما بين كل هذه البلدان.

٦ - وكان هناك اتفاق عام على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإن كانت توفر طائفة واسعة من الفرص فإنها مع ذلك قد طرحت تحديات كثيرة أمام البلدان التي لا تكون فيها القدرة التكنولوجية وقدراتها على صعيد المهارات والبنى التحتية فيها متطورة بقدر كاف، وعلى أن التكنولوجيا والقدرة على المنافسة لا يمكن اكتسابهما إلا حين يلقيان الدعم من سياسة عامة تركز على بناء القدرات الوطنية على استيعاب التكنولوجيا وتعلم التكنولوجيا. وتحتاج جميع البلدان إلى استراتيجية طويلة الأجل لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوسيع نطاق انتشارها ولهذه الغاية، دُعيت اللجنة إلى مواصلة تطوير أدواتها المرجعية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإلى النظر في إمكانية الاضطلاع بتقييم للاحتياجات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان المعنية، ولا سيما أقل البلدان منها نموا، وذلك لمساعدتها على بلورة/تحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بهذه التكنولوجيات. وفي جوانب عديدة، أسست الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة على الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات العامة التي انبثقت عن أعمال المجلس بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١[٤]. وتعكف اللجنة في الوقت الراهن على وضع ترتيبات للتعاون مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشأن جميع هذه المسائل.

٧ - وفي مشروع القرار الذي أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده، اقترحت اللجنة بأن يكون الموضوع الفني لأعمال اللجنة ومجال تركيزها في الفترة الواقعة ما بين الدورات ٢٠٠٣-٢٠٠٤ هو ''العمل على استخدام العلم والتكنولوجيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية''. ودُعيت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في هذه المجالات إلى التعاون والإسهام بمدخلات في أعمال اللجنة في ما يتعلق بهذا الموضوع.

٨ - واستعرضت لجنة وضع المرأة، أحد موضوعيها الرئيسيان، وهو ''مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها، وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها أداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها''. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها لجنة وضع المرأة بدرس دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من منظور جنساني. ويمثل درس هذا الموضوع إسهام هذه اللجنة في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وقد حثت لجنة وضع المرأة في استنتاجاتها المتفق عليها، بشأن الموضوع نفسه، مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على إدماج المنظورات الجنسانية في كل جانب من جوانب أنشطة مؤتمر القمة وعلى أخذ توصيات لجنة وضع المرأة في الاعتبار. وشددت اللجنة على ضرورة التركيز على الأبعاد الجنسانية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للحؤول دون أن يكون للثورة الرقمية أي تأثيرات سلبية على المساواة بين الجنسين ولإبطال هذه التأثيرات ولتعزيز الدور المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولوسائط الإعلام من أجل تمكين المرأة من أداء دورها وتعزيز المساواة بين الجنسين.

٩ - وأقرت اللجنة طائفة واسعة من التوصيات بإجراءات كيما تقوم شتى الجهات الفاعلة بتنفيذها. وقد أُولي اهتمام خاص لمسألة تعليم وتدريب النساء والفتيات في الميادين ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمانا لمشاركتهن الكاملة في مجتمع المعلومات ولمسألة إدخال التثقيف بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية في شتى المراحل التعليمية. ودعت اللجنة إلى زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من مثل الإذاعة والتلفزة فضلا عن وسائل الإعلام المطبوعة، لزيادة تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ولتعزيز نظم المعرفة المحلية والمضمون المنتج محليا في وسائط الإعلام والاتصالات.

١٠ - واقترحت اللجنة خطوات لمكافحة الجوانب السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولوسائط الإعلام، من مثل الصور السلبية أو النمطية عن المرأة وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية من أجل الاستغلال الجنسي والاتجار

بالنساء والفتيات، وعلاوة على ذلك، تضم الاستنتاجات المتفق عليها توصيات بشأن الشراكات لبناء قدرة المرأة على المشاركة.

١١ - وأثنت لجنة المخدرات، في قرارها ٥/٤٦ بشأن ''تحسين تبادل المعلومات الإلكترونية ما بين الدول الأعضاء والاتصال بالمنظمات الدولية'' على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتوسيع ولاية ونطاق النظام الوطني لمراقبة المخدرات، شاملا بذلك جمع وتبادل وتجهيز كل البيانات ذات الصلة بالمراقبة الوطنية والدولية للمخدرات. وكذلك أثنت لجنة المخدرات على البرنامج المذكور للدعم الذي قدمه إلى الدول الأعضاء في استخدام النظام الوطني لمراقبة المخدرات، الذي جعل تجهيز البيانات المتعلقة بالمراقبة الوطنية والدولية للمخدرات عملا ممكنا. وطلبت لجنة المخدرات إلى برنامج مراقبة المخدرات تقديم البيانات إلى الدول الأعضاء إلكترونيا.

١٢ - وسلمت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الحادية والأربعين، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرص الوصول إليها على أنها مسألة هامة تحظى باهتمام الشباب[٥]. وأدرجت اللجنة الاحصائية إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جدول أعمالها لدورتها لعام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، سوف تنظر هذه اللجنة في موضوع ''تعريف وقياس ما يسمى مجتمع المعلومات''. وسوف تكون التدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة ذات الصلة بالحاسوب واحدة من المسائل التي سوف تنظر فيها حلقة عمل تعقد في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية[٦].

١٣ - وسوف يكون موضوع ''سد الفجوة الرقمية'' أحد المواضيع الرئيسية التي سيتم تناولها في تقرير الأمين العام السنوي بشأن متابعة الإعلان المتعلق بالألفية لعام ٢٠٠٤.

توصيات

إن المجلس:

قد يرغب في القيام بما يلي:

(أ) حث مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على إدراج المنظورات الجنسانية في كل جانب من جوانب أنشطته وعلى أن يضع في الاعتبار إسهام لجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(ب) دعوة اللجان إلى إدماج نتيجة المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سوف يعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في أعمالها والتماس السبل الكفيلة بإسهامها - كل في مجال درايتها الفنية - في المرحلة

الثانية من مؤتمر القمة الذي سوف يعقد في تونس، في عام ٢٠٠٥؛ ودعوة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إتاحة نتائج أعمالها للجان الفنية المعنية لدعم مداولاتها؛

(ج) دعوة اللجان، ولا سيما اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، لتعزيز تعاونها مع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم قدرات هذه البلدان على المشاركة الفاعلة في وضع السياسات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمتها[٧]؛

(د) الترحيب بالاقتراح المقدم من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والداعي إلى التركيز على تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ودعوة المنظمات المعنية الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم إسهاماتها في ذلك الموضوع.

باء – الاتجاهات السكانية وأبعادها الاجتماعية

١٤ – ويتعلق مجال تركيز كبير ذو صلة بأعمال اللجان في عام ٢٠٠٣ بالاتجاهات السكانية الناشئة وأبعادها الاجتماعية وتأثيراتها على التنمية. وكانت مسألة الهجرة المستعصية هذه وشتى أبعاد هذه المسألة بصفة خاصة، وتأثيرات التحولات التي بدأت في الارتفاع النسبي للشباب والمسنين في معظم أنحاء العالم، هي من بين المجالات ذات الأولوية التي حددها الأمين العام في تقريره ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لمزيد من التغييرات'' (A/57/387).

١٥ – وإذ لاحظت لجنة السكان والتنمية الروابط الحاسمة القائمة بين السكان والتعليم والتنمية، فقد اتخذت اللجنة، في دورتها السادسة والثلاثين، قرارا تطلب فيه إلى شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تواصل أبحاثها، وإلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل وضع برامجه بشأن الروابط القائمة بين العوامل السكانية وبلوغ أهداف التعليم للجميع، مع الاهتمام بالطريقة التي يتفاعل بها التعليم مع الصحة وخاصة الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والطريقة التي يؤثر بها التعليم في مستويات واتجاهات وفوارق الوفيات والخصوبة والتوزيع والتنقل، ودور السياسات السكانية والإنمائية، فضلا عن التباينات الجنسانية في تلك المستويات والاتجاهات والفوارق[٨].

١٦ - وأكدت مداولات اللجنة مجددا الحق في التعليم وأهمية تحسين نوعية وفرص التعليم، ولا سيما حقوق الفتيات. وبدءا من المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع المعقود في عام ١٩٩٠ ثم المنتدى العالمي للتعليم ومؤتمر قمة الألفية، سلم المجتمع الدولي صراحة بأن التعليم، ولا سيما الابتدائي، ذو أهمية حاسمة لتحقيق التقدم الاجتماعي والديمغرافي، والتنمية الاقتصادية المطردة، والمساواة بين الجنسين. وأكد الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٢ مجددا الالتزام بحشد الإرادة السياسية والموارد لتوفير التعليم للجميع.

١٧ - ونظرت لجنة السكان والتنمية أيضا في العلاقة القائمة ما بين التعليم والهجرة الدولية. فقد شهدت الأعوام الأخيرة اتساما سريعا لنظم التعليم في كثير من البلدان بالصيغة الدولية. وقد أصبح التعليم يوصف بأنه واحد من المقاييس الأساسية للإسهام الذي يقدمه المهاجرون الدوليون للبلد المتلقي وللخسارة التي تحدث في البلد المرسل لهم[٩].

١٨ - في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تناولت لجنة حقوق الإنسان أبعاد الهجرة الدولية ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان للمهاجرين. فقد اتخذت اللجنة القرار ٤٦/٢٠٠٣ بشأن ''حقوق الإنسان للمهاجرين'' والقرار ٤٨/٢٠٠٣ بشأن ''الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم''، مُقِّرة مع التقدير بدء سريان الاتفاقية. ومن المتوقع أن تقوم لجنة وضع المرأة، في دورتها المقبلة، بالنظر في مسألة المهاجرين الدوليين من منظور اجتماعي في إطار بند جدول الأعمال ''القضايا الناشئة''.

١٩ - وأوصت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بأن يعتمد المجلس مشروع القرار الثاني، الذي يحث الدول الأعضاء على إيداع صكوك تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها أو صكوك موافقتها عليها أو الانضمام إليها. ويُعد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال والمعاقبة عليه بروتوكولين من ثلاثة بروتوكولات مكملة للاتفاقية. وقد قام مركز منع الجريمة الدولية، الذي يوجد مقره في فيينا، والتابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار برنامجه العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، بإنشاء قاعدة بيانات لتدفقات الاتجار، تضم بيانات مستقاة من مصادر متعددة عن الاتجاهات العالمية والطرق العابرة للحدود الوطنية وحجم الاتجار بالبشر[١٠]. وسلمت المناقشة المواضيعية التي أجرتها اللجنة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، بأن الأسباب الجذرية للاتجار، من مثل البطالة، والفقر ومحدودية فرص التعليم

وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، قد تكون هي نفس الأسباب الكامنة وراء تهريب المهاجرين.

٢٠ - وتقوم الجمعية العامة بالنظر في موضوع الهجرة الدولية والتنمية. ويتناول تقرير الأمين العام عن بند جدول الأعمال هذا، في جملة أمور، مسألة عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة والتنمية. واتخذت الجمعية العامة أيضا عددا من القرارات حول العاملات المهاجرات[١١]. وبذا تساعد أعمال اللجان الفنية على تعزيز المناقشة بشأن مختلف جوانب وتأثيرات الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية الدولية ذات الصلة.

٢١ - وناقشت لجنة التنمية الاجتماعية بعض الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمسائل ذات الصلة بالشباب والشيخوخة، بما في ذلك أبعادها الاجتماعية، وقد أوصت اللجنة المجلس باعتماد مشروع قرار[١٢]، يذكر بمسؤوليتها عن متابعة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢. وأكدت اللجنة مجددا أهمية أن تُدمج في أعمالها شتى أبعاد شيخوخة السكان على النحو الوارد في خطة العمل. وفي مشروع قرار لها بشأن ''السياسات والبرامج المتصلة بالشباب''[١٣]، أعادت اللجنة التأكيد على عدد من المسائل التي تحظى باهتمام خاص لدى الشباب، بما في ذلك، علاوة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفرص الوصول إليها، تأثير العولمة، والزيادة في معدلات إصابة الشباب بفيروس نقص المناعة البشرية، ومشاركة الشباب في الصراعات المسلحة، وازدياد أهمية معالجة قضايا العلاقات بين الأجيال في مجتمع آخذ بالشيخوخة.

٢٢ - واتخذت لجنة المخدرات القرار ٢/٤٦ بشأن تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق إساءة استعمال المخدرات. ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى أن تضع في اعتبارها مسائل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ذات الصلة عند وضع سياساتها الوطنية لمراقبة المخدرات.

٢٣ - وفي دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٣، اعتمدت اللجنة الإحصائية برنامج الإجراءات المقترح أن تتخذها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة دعما لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٤، سوف تنظر اللجنة في ''تعدادات السكان والمساكن'' في إطار البند ٣ من جدول أعمالها.

توصيات

(أ) قد يشجع المجلس لجانه الفنية على مواصلة أن تدرج في مناقشاتها النظر في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها في الاتجاهات السكانية. ويمكن أن يكون هذا تركيزا خاصا في أعمال لجنة السكان والتنمية بشأن الاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي

للسكان والتنمية في العام القادم. وينبغي أن تولي لجنة التنمية الاجتماعية اهتماما خاصا لهذه المسائل في استعراضها تنفيذ نتيجة مؤتمر القمة الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٥؛

(ب) قد تحث اللجان على أن تولي اهتماما خاصا لمسألة الهجرة الدولية والتنمية. وينبغي للجنة السكان والتنمية وللجنة حقوق الإنسان وللجنة وضع المرأة وللجنة التنمية الاجتماعية وللجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، على وجه الخصوص، أن تتناول جميع التحديات التي تطرحها الهجرة الدولية وأن تنسق أعمالها في هذا الميدان.

جيم - مدخلات اللجان في موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣ بشأن "تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"

٢٤ - ودعا المجلس في الفقرة ١٣ من استنتاجاته المتفق عليها ١/٢٠٠٢ لجانه الفنية إلى الإسهام بمدخلات في الموضوع العام للجزء المتعلق بالتنسيق للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس من حيث اتصال هذه المدخلات بمجالات عمل هذه اللجان. وفي قرارات سابقة منها، مثلا، الفقرة ٣ من القرار ٢٧/٢٠٠١، شدد المجلس على ضرورة أن تكون هذه المدخلات موجزة وعملية المنحى، وعلى أن في وسع اللجان الفنية الإفادة، قدر الإمكان، من البند الدائم على جدول أعمالها المتعلق بالاتجاهات الجديدة والمسائل الناشئة ذات التأثير على الأهداف الكلية في إطار ولاياتها.

٢٥ - وفي هذا الصدد، أشير، خلال الاجتماعات المشتركة لمكاتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجان الفنية، إلى أن توقيت اختيار المجلس مواضيع لجزئه الرفيع المستوى جعل من المتعذر على بعض اللجان تقديم إسهامات محددة. وكذلك أشير إلى أن موضوع الجزء الرفيع المستوى غالبا ما يختار من غير الرجوع على نحو كبير إلى برامج أعمال اللجان الفنية المتعددة السنوات، بما يضاعف من الصعوبة التي تواجهها هذه اللجان في تقديم إسهامات مواضيعية. وقد يتعين أن يتناول المجلس هذه المسائل. ومع هذا، قدمت بعض اللجان إسهامات معينة.

٢٦ - وفي دورتها الخامسة، المعقودة في عام ٢٠٠١، تناولت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في إطار موضوعها الفني، "بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية" مسألة الفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الأحيائية الجديدة والناشئة، وبلورة استراتيجية لبناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية دعما للجهود المبذولة في مجال التنمية الريفية، بما في ذلك، في جملة أمور، تحسين الأمن

الغذائي والإنتاجية الزراعية والصحة والاستدامة البيئية. وفي دورتها السادسة المعقودة في عام ٢٠٠٣، أوصت اللجنة المجلس باعتماد مشروع مقرر بشأن إسهامها بشأن هذا الموضوع في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣.

٢٧ - وقدمت رئيسة لجنة وضع المرأة ورقة غرفة اجتماع[١٤] عن ''تعزيز الأخذ بنهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية للقضاء على الفقر ولتحقيق التنمية المستدامة'' إلى رئيس المجلس كي يفيد المجلس منها في الأعمال التحضيرية للجزء الرفيع المستوى وأثناء انعقاده. وقدمت هذه المذكرة عرضا للأحكام الواردة في منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة واستنتاجات لجنة وضع المرأة المتفق عليها التي تستهدف وضع المرأة في المناطق الريفية.

٢٨ - ونوهت اللجنة الإحصائية مع الارتياح بالتقدم المحرز في الإحصاءات الزراعية، ولا سيما في تحديث قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، ونشر البرنامج العشرين للتعداد الزراعي في العالم، والأنشطة المتجددة في الإحصاءات الزراعية لأسعار المنتج. وأعربت عن موافقتها على المقترح بإنشاء فريق استشاري دولي للإحصاءات الزراعية.

٢٩ - وتتوفر لجنة مكافحة المخدرات على خبرة واسعة النطاق في استعراض الجهود التي تبذلها الحكومات للقضاء على المحاصيل غير المشروعة من خلال التنمية البديلة. ففي دورتها السادسة والأربعين، اعتمدت اللجنة قرارا بشأن تعزيز التنمية البديلة من خلال الحفاظ على البيئة التجارية والاجتماعية. وتناول البيان الوزاري المشترك الذي اعتمده جزء تلك الدورة على المستوى الوزاري أيضا التعاون الدولي في القضاء على المحاصيل غير المشروعة وفي التنمية البديلة. ومع أنه أُحرز تقدم هام في هذا المجال فإنه ما زال يتعين بذل مزيد من الجهود لمنع الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات من ظهورها مجددا أو تنقل أماكن زراعتها.

٣٠ - وتناول منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عدة مسائل ذات تأثير مباشر على تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المسائل، مثلا، الجوانب الاقتصادية للغابات وصحة الغابات وإنتاجيتها والحفاظ على الغطاء الحرجي لتلبية الاحتياجات الحاضرة والمقبلة، فضلا عن حيازة الأرض، ولا سيما لرخاء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تقطن قرب الغابات، والشراكات. وشجع، منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات البلدان على تعميم استراتيجيات الإدارة الحرجية المستدامة في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر من أجل تعزيز التنسيق الوطني الشامل لعدة قطاعات، وشجع أيضا على تعزيز التحريج وإعادة التحريج في الأراضي الزراعية الحدية والأراضي البور والأراضي المتدهورة.

توصية

يمكن المجلس دعوة اللجان إلى مواصلة تقديم مدخلات موجزة وعملية المنحى إلى جزئه السنوي الرفيع المستوى ويمكن تقديم المدخلات بأشكال متعددة؛ بما فيها في شكل ورقة غرفة اجتماع (كما هي الحال في لجنة وضع المرأة). ويمكن المجلس أن ينظر أيضا إلى دعوة رؤساء اللجان الفنية أو أعضاء مكاتبها المشاركين في أفرقة متخصصة أو اجتماعات مائدة مستديرة للجزء الرفيع المستوى على أنها مناسبة للإسهام في مداولاته.

دال – مدخلات اللجان في موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣ بشأن "دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة"

٣١ – سوف يكرس الجزء المتعلق بالتنسيق، من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣، لدور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي حين أن اللجان الفنية لم تقدم مدخلات خاصة إلى ذلك الجزء فإن أعمالها مكرسة في جانب كبير منها لمتابعة وتنفيذ المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

١ – دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ترجمة أعمال اللجان الفنية إلى توجيه تنفيذي

٣٢ – تقدم اللجان الفنية التوجيه بشأن عدد من المواضيع المشتركة للمؤتمرات في عام ٢٠٠٣. وسوف تتطلب جوانب معينة من التوجيه الذي تقدمه اللجان الفنية أن توليها الاهتمام صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات الداخلة فيها.

٣٣ – فعلى سبيل المثال، تدعو استنتاجات لجنة التنمية الاجتماعية المتفق عليها بشأن التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية المؤسسات المالية الدولية إلى مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى كفالة إدراج تحسين النتيجة الاجتماعية في برامج المساعدة التي تقدمها هذه المؤسسات، وأن تأخذ في اعتبارها في ذات الوقت أن تكون الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر استراتيجيات وطنية أصيلة. ولاحظت اللجنة أيضا ضرورة القيام، في الحالات التي توجد فيها ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، بوضع منهاج شامل لجعل هذه الورقات في سياق أوسع تراعى فيه جميع الأهداف الاجتماعية بشكل ملائم.

٣٤ - وكجزء من الجهود المبذولة للعمل على التنفيذ والمتابعة المتسقين للمؤتمرات التي تعقد في شتى أنحاء منظومة الأمم المتحدة، فإن في وسع المجلس القيام بدور أنشط لكفالة ترجمة التوجيه الذي تقدمه اللجان الفنية إلى أنشطة تنفيذية للصناديق والبرامج والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - النهج المتعدد السنوات لمتابعة المؤتمرات

٣٥ - في سياق أعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، أُولي اهتمام متزايد لفكرة أن يُنشئ المجلس برنامج عمل متعدد السنوات لتناول المواضيع المشتركة للمؤتمرات. ومن شأن هذا أن يُمكن اللجان الفنية من الإسهام في أعمال المجلس من منظورها الخاص بها. ومن شأنه أيضا أن يمكن اللجان المذكورة من أن تفيد كثيرا من أعمال المجلس بشأن المواضيع المشتركة في ما تُجرى من مناقشات.

٣٦ - ومن أجل أن يضع المجلس برنامج عمل خاصا به، فإن المجلس يرغب في أن يأخذ بعين الاعتبار برامج عمل لجانه الفنية المتعددة السنوات. وقد أوصت اللجان أيضا بأن يتناول المجلس مواضيع محددة. فقد اقترحت لجنة التنمية الاجتماعية أن ينظم المجلس اجتماعات دورية للنظر في مواضيع التنمية المستدامة في ما يتعلق بمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ وقرارات دورات اللجنة. ودعت لجنة التنمية الاجتماعية المجلس إلى مواصلة نظره في تحقيق التكامل ما بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتباره أحد المجالات المواضيعية التي سيتم تناولها في المناقشات المقبلة.

٣٧ - ويتمثل بُعد هام من أبعاد الدور، الذي يضطلع به المجلس في تعزيز اتباع متابعة متكاملة للمؤتمرات، في كفالة حُسن تنسيق برامج عمل اللجان الفنية وفي تمكين الأمم المتحدة من تناول المواضيع الرئيسية التي تنبثق عن المؤتمرات.

٣٨ - ووفقا لبرنامج عملها المؤقت، سوف يتم تكريس لجنة السكان والتنمية، في عام ٢٠٠٤، للاستعراض والتقييم الخمسيين، للمرة الثانية، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسوف يتبع هذا الاستعراض والتقييم نهجا مواضيعيا، يركز على المواضيع الشاملة لعدة قطاعات[١٥]. ومن المقرر أيضا أن تجري لجنة التنمية الاجتماعية استعراضا شاملا لموضوع تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين في عام ٢٠٠٥. وفي السنة نفسها، سوف تستعرض لجنة وضع المرأة تنفيذ برنامج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة

والعشرين. وينبغي توخي الحرص لكفالة ألا تؤدي أعمال هاتين اللجنتين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إلى مفاوضات مكررة بشأن المواضيع المشتركة.

٣٩ - وبالمثل، سوف تنظر لجنة السكان والتنمية في موضوع ''السكان والتنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عام ٢٠٠٥؛ وسوف تتناول لجنة التنمية المستدامة موضوع المياه، ومرافق الصرف الصحي، والمستوطنات البشرية في عام ٢٠٠٥. وينبغي لهاتين اللجنتين، في تناولهما هذين الموضوعين، أن تتعاونا وأن تفيدا كثيرا من أعمال لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة تباعا.

٣ - تعزيز تأثير أعمال اللجان الفنية على التنفيذ وعلى وضع السياسات

٤٠ - كان في دورة لجنة التنمية المستدامة المتعددة عام ٢٠٠٣ وفي نتائج هذه الدورة دروس هامة تبين كيف يمكن أن تركز اللجان الفنية أعمالها بما يوفر أفضل دعم لتنفيذ أهداف المؤتمرات والالتزامات المنبثقة عنها (انظر الفرع الثالث أدناه). ففي مشروع قرار أوصت اللجنة المجلس باعتماده، يُطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مقترحات تحدد استجابة متكاملة وشاملة من الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتأخذ في الاعتبار أعمال فريق الجمعية العامة العامل المخصص المعني بمتابعة المؤتمرات. ويُوصي أيضا بأن تضع اللجنة في اعتبارها نتائج أعمال الفريق العامل.

٤١ - ويجري التحضير لأعمال عدة لجان أخرى، ولا سيما لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة، من خلال اجتماعات أفرقة خبراء و/أو من خلال اجتماعات إقليمية، لتمكينها من تأسيس أعمالها على الدراية الفنية والخبرة العملية لدى طائفة من البلدان. كما تقوم هذه اللجان بتعزيز دورها في المناقشة الرفيعة المستوى (انظر الفرع الثالث).

٤٢ - وقد يكون من الجدير بالملاحظة أن لجنة التنمية الاجتماعية قررت اعتماد نهج شامل لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة عمل مدريد بشأن الشيخوخة. ووجهت دعوة إلى الحكومات فضلا عن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني للمشاركة في هذا النهج من خلال القيام، في جملة أمور، بالمشاركة بالأفكار وبجمع البيانات وتحديد أفضل الممارسات.

٤٣ - وقد تكون هذه النهج موضع اهتمام المجلس والجمعية العامة فيما يقومان بمناقشة عمليات استعراض وتقييم المؤتمرات. وقد يكون الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس مناسبة سانحة للمجلس لاستعراض التطورات الإيجابية في أساليب عمل اللجان الفنية وللتشجيع على إحراز مزيد من التقدم بما يعظم تأثيرها على تنفيذ نتائج المؤتمرات التي تفيد كثيرا من أعمال الفريق العامل.

٤ - المؤشرات الأساسية ذات الصلة بالمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة

٤٤ - ما انفك المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإحصائية تشاركان، منذ عام ١٩٩٨، في مناقشة للمؤشرات الأساسية ذات الصلة بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي هذا العام، أذنت اللجنة الإحصائية لرئيسها أن يضع تقريرا شاملا عن مؤشرات التنمية وفق طلب المجلس في صيغته النهائية. وطلبت اللجنة أن يشدد التقرير على ضرورة بناء القدرات في مجال الإحصاء في البلدان النامية لتلبية مختلف الاحتياجات إلى المؤشرات على أساس مستدام. وشددت اللجنة أيضا على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمؤشرات لرصد تنفيذ الهدف الإنمائي الثامن للألفية، ولإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وسوف يُعرض التقرير على المجلس في جزئه المتعلق بالتنسيق وفي جزئه العام أيضا.

٤٥ - وإضافة إلى اللجنة الإحصائية، يواصل عدد من اللجان الأخرى، كل منها في مجال اختصاصها، النظر حاليا في المؤشرات. فقد أكد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على جدوى معايير ومؤشرات لأطر عمل إدارة حرجية مستدامة من أجل تعزيز الجهود المبذولة لوضع سياسات عامة وخطط حرجية وطنية. وسوف ينظر المنتدى في عام ٢٠٠٤، في ''معايير ومؤشرات التنمية الحرجية المستدامة'' باعتباره بندا خاصا من بنود جدول الأعمال. وكما تبين أعلاه، قام الأونكتاد، بالتعاون مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوضع مؤشرات التنمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣]. وفي سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، سوف تقوم اللجنة الاستشارية، التي أنشأتها اللجنة الإحصائية، بفتح حوار مع أصحاب المصالح المعنيين لاستعراض المؤشرات المطلوبة والمقترحة[٢]. وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية، وردت توصية بأن تقوم البلدان، على الصعيد الوطني، بالمزيد من الأعمال بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بما في ذلك إدماج الجوانب الجنسانية في أنشطتها، بما ينسجم مع الأوضاع والأولويات الوطنية.

توصيات

(أ) في الأعوام القادمة، سوف يكون في وسع التقرير الموحد تحديد التأثيرات التنفيذية لأعمال اللجان الفنية المتعلقة بالمواضيع المشتركة للمؤتمرات التي يتناولها المجلس في الجزء المتعلق بالتنسيق.

(ب) في وسع المجلس أن يوجه نداء إلى لجانه الفنية بأن تقوم، في استعراضها لتنفيذ المؤتمرات في عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بتجنب تكرار المفاوضات بشأن المواضيع المشتركة وبأن تؤسس على أعمال المجلس والجمعية العامة بشأن هذه المواضيع.

(ج) يمكن حث لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية ولجنة وضع المرأة على التعاون فيما بينها على نحو وثيق بشأن مواضيع دوراتها في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات مشتركة لمكاتبها.

(د) ينبغي للجنة الإحصائية تعزيز تعاونها مع أصحاب المصالح المعنيين، من مثل المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة - واللجان الفنية الأخرى - والخبراء التقنيين تحقيقا لمزيد من المواءمة ما بين مؤشرات المؤتمرات.

هاء - مدخلات اللجان في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس

٤٦ - سوف يناقش المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، في جملة أمور، ''تمويل أنشطة التعاون الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة'' و ''تقييم الدروس المكتسبة على الصعيد القطري من تقييمات المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة''.

٤٧ - وكجزء من التركيز على تنفيذ نتائج المؤتمرات، تُولي اللجان اهتماما متزايدا للأنشطة التنفيذية والتعاون التقني. فعلى سبيل المثال، استمعت لجنة التنمية الاجتماعية إلى آراء خبراء يعملون في البلدان النامية بشأن تطبيق مفهوم ولايات التنمية البشرية.

٤٨ - وطالما أكدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على الحاجة إلى اتساق التوجيه المتعلق بالسياسات العامة وإلى تحسين التنسيق في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد عقدت اللجنة العزم هذا العام على الاضطلاع بدور نشط في إطار منظومة الأمم المتحدة في تحليل تطبيقات العلم والتكنولوجيا ونشرها والتوصية باستخدامها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، سوف تكفل اللجنة أن تحقق شبكة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مزيدا من التطور وأن تتسع لتصبح شبكة مشتركة ما بين الوكالات للمعلومات عن أنشطة العلم والتكنولوجيا.

٤٩ - وتم التشديد على التعاون ما بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في وثائق لجنة السكان والتنمية وفي قرارها بشأن ''السكان والتعليم والتنمية''[١٦]. وأكدت اللجنة أن المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة إلى الأنشطة السكانية من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، بغرض المساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قد شهدت زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠[١٧].

٥٠ - واتخذت لجنة وضع المرأة هذا العام للمرة الثانية قرارا بشأن ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة''[١٨]. ودعت جميع كيانات

منظومة الأمم المتحدة إلى تبيان جميع الثغرات التي ما زالت تشوب أطر السياسة العامة والاستراتيجيات وتقييم التأثير الذي تتركه هذه الأطر والاستراتيجيات، بما يمكن معه في المستقبل تحسين البرامج وتدابير بناء الثقة والتدابير المؤسسية من حيث صياغتها وتحديد أهدافها. ويقدم قرارها بشأن وضع المرأة والفتاة في أفغانستان توجيها مفصلا للبرامج في ذلك القطر.

٥١ - ورحبت لجنة التنمية الاجتماعية بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في قرار لها بشأن هذا الموضوع. وشجعت اللجنة منظومة الأمم المتحدة على أن يكون دعمها للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بطريقة منسَّقة وعلى أن تكون الاستجابة لهذه الشراكة استجابة متسقة. ودعت اللجنة الأمين العام إلى مواءمة المبادرات الحالية لتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة وصناديقها[١٩].

٥٢ - وقد أدرجت لجنة حقوق الإنسان بندا دائما حول الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في جدول أعمالها. ذلك أن برنامجها للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان قد شرع منذ عام ١٩٥٥ في تقديم المساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، في بناء وتعزيز الأجهزة الوطنية التي لها تأثير مباشر على الرصد العام لحقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون.

٥٣ - ومن المتوقع أن تسهم زيادة التركيز على التنفيذ في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية في توسيع نطاق ووصول الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بثلاث طرق مختلفة. أولها وجود روابط أقوى بين الأعمال الشارعة في تدابير التنفيذ على الصعيدين العالمي والقطري. ولهذه الغاية، دعت اللجنة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للمشاركة بهمة في أعمالها ولتقديم معلومات عن أعمالها الجارية في الميدان. وثانيها أن أمانة اللجنة ستوفر، بتعاون وثيق مع المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، المساعدة التقنية للبلدان في مجال تقديم تقارير وطنية. وثالثها أن العمل على إقامة شراكات على الصعيد التنفيذي، هو الذي سوف يجمع بين الدول الأعضاء والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة.

٥٤ - ولاحظت لجنة منع الجريمة والعدالة الاجتماعية اتساع نطاق أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين التي يضطلع بها مركز منع الجريمة الدولية، ودعت جميع البلدان إلى تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ودعت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاستكشاف آليات جديدة خلاقة للتمويل، من مثل التبرعات التي يقدمها القطاع الخاص وخيارات الشراكة الأخرى. ودعت اللجنة إلى تقديم المساعدة التقنية

في مجالات من مثل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص والسياحة فضلا عن تنفيذ الاتفاقيات ومكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيد الوطني.

٥٥ - وتناولت لجنة المخدرات مشكلة المخدرات في العالم، التي تشكل خطرا جسيما على الصحة العامة والرفاه العام، وتقوض الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنمية المستدامة. وتشكل الروابط القائمة بين الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والإرهاب والأنشطة الجنائية الأخرى الوطنية والعابرة للحدود الوطنية خطرا جسيما في كل أرجاء العالم. وما زال واحد من التحديات يتمثل في مواصلة تنفيذ الدول الاستراتيجية الشاملة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، والتي تجمع بين التنمية البديلة وإنفاذ القانون، والمنع والمعالجة والتأهيل والتعليم، فضلا عن منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض السارية الأخرى ذات الصلة بإساءة استعمال المخدرات. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وكياناتها والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة تعميم مسائل مراقبة المخدرات في برامجها، على أن تضطلع لجنة المخدرات بدور تنسيقي في هذا المجال.

٥٦ - وكانت الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وهي ترتيب غير رسمي للعمل على زيادة التعاون والتنسيق بشأن الغابات، ويضم ١٤ منظمة عضوا، قد أنشئت في عام ٢٠٠١ لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وبلدانه الأعضاء. ويدعو منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات في كل بند تقريبا من بنود جدول أعماله وبصورة محددة إلى تعزيز قدرة هذه البلدان على التنفيذ. وأعرب منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثالثة عن تقديره للجهود الفردية والجماعية التي يبذلها أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات لتيسير التنفيذ العملي لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، بما في ذلك عن طريق البرامج الحرجية الوطنية.

توصيات

(أ) قد يرغب المجلس في النظر في أساليب لتحقيق تفاعلات أوثق وأفعل بين أعمال اللجنة الفنية وأعمال مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وفي أساليب تكفل أن تعوِّل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، حسب الاقتضاء، على التوجيه ذي الصلة الصادر عن اللجان الفنية.

(ب) قد يرغب المجلس في دعوة لجانه وأماناتها إلى أن تحدد بجلاء أكثر التأثيرات التنفيذية لأعمالها، بما يحقق أكبر تأثير على أعمال المنظومة.

(ج) في وسع المجلس أيضا دعوة لجنة وضع المرأة إلى العمل على نحو وثيق مع الصناديق والبرامج بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني نظرا لقرب إجراء الاستعراض والتقييم لتنفيذ استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧ على صعيد المنظومة، وهي العملية التي وافق المجلس على الاضطلاع بها قبل حلول عام ٢٠٠٥.

واو – مدخلات اللجان في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس

٥٧ – يتمثل موضوع الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية هذا العام في ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص لتمويل المساعدة الإنسانية وفعالية تقديم هذه المساعدة وللانتقال من الإغاثة إلى التنمية''.

٥٨ – ودعت لجنة وضع المرأة، في قرارها بشأن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان، إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة[٢٠]. ودعت اللجنة منظومة الأمم المتحدة إلى كفالة أن تشارك المرأة الأفغانية مشاركة كاملة وفعالة في جميع مراحل تقديم المساعدة الإنسانية وعمليات الإنعاش والتعمير والتنمية. ودعا القرار المؤسسات الدولية والمانحين الدوليين إلى دعم التدابير المتخذة من أجل تشغيل المرأة وإدراج منظور جنساني في جميع البرامج الاجتماعية والإنمائية وبرامج التعمير، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأرامل والعائدات والمشردات من النساء والفتيات اللاجئات فضلا عن اللائي يقطن في المناطق الريفية. وأهاب القرار بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها[٢١] بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة والخدمات التي تمس الحاجة إليها للتخفيف من حدة الأزمة الرهيبة التي تواجهها النساء الفلسطينيات وأسرهن، والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة.

٥٩ – وناقشت لجنة وضع المرأة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الحالات الطارئة وشجعت على مواصلة تعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى والمنظمات الدولية لتناول انتشار هذا الوباء والحد من انتشاره. وتناولت أيضا الصلة المتنامية بين هذا الوباء والبرامج الأخرى، بما في ذلك برامج المساعدة الإنسانية.

٦٠ – وتناولت لجنة حقوق الإنسان البعد الإنساني لمشكلة المشردين داخليا. ولاحظت ازدياد الاهتمام الذي يولى للمشردين داخليا في عملية النداءات الموحدة المشتركة ما بين الوكالات، وشجعت على بذل مزيد من الجهود لتحسين إدراج مسألة حمايتهم واحتياجاتهم إلى المساعدة في النداءات الموحدة. وعلاوة على ذلك، عيَّنت اللجنة مقررا خاصا للجنة الفرعية المعنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك من أجل إجراء دراسة لمسألة ''رد

المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين وغيرهم من المشردين"[٢٢]. وترى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن الصلة بين الجريمة والتنمية، والتغيرات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن ترافقها إصلاحات مناسبة في العدالة الجنائية، بما يكفل استجابة نظام العقوبات للقيم الأساسية والأهداف الإنمائية للمجتمع.

توصية

للمجلس أن يضع في اعتباره مساهمة اللجان الفرعية بشأن المسائل الإنسانية في جزئه المتعلق بالشؤون الإنسانية.

ثانيا – متابعة اللجان الفنية للتوجيه المتعلق بالسياسات العامة الصادر عن المجلس في عام ٢٠٠٢

٦١ – أبلغت اللجان الفنية بنتيجة القرار الذي اتخذه المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٢ في رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من رئيس المجلس إلى رؤساء اللجان[٢٣].

٦٢ – واسترعى الرئيس اهتمام رؤساء اللجان على وجه التحديد إلى استنتاجات المجلس المتفق عليها ١/٢٠٠٢ بشأن مواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على ما حققه مؤخرا من إنجازات، بغرض مساعدته على إنجاز الدور المسند إليه في ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي الفقرة ١٣ من الاستنتاجات المتفق عليها، دعا المجلس اللجان الفنية أن تواصل تعزيز أدوارها كمنتديات رئيسية لمتابعة واستعراض الخبراء للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ودعا المجلس اللجان إلى المساهمة بمدخلات في الموضوع العام لجزئه المتعلق بالتنسيق وجزئه الرفيع المستوى، حسب اتصالها بمجالات عملها.

٦٣ – وإضافة إلى ذلك، أشار رئيس المجلس إلى القرار ٢٣/٢٠٠٢ الذي دعا المجلس فيه اللجان الفنية إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في أعمالها، وإلى مواصلة جهودها المبذولة لتناول المنظورات الجنسانية في ما يتصل بالمسائل المواضيعية لبرامج عملها المتعددة السنوات أو في ما يتصل بالمواضيع السنوية.

٦٤ – وفي العام المنصرم، لم يتخذ المجلس أي قرار استنادا إلى التقرير الموحد عن أعمال اللجان الفنية. وهو، بهذا، لم يقدم توجيها مفصلا بشأن المسائل ذات الصلة بتنسيق ومضمون أعمالها.

٦٥ – وأبرزت الأعمال التي اضطلع بها عدد من اللجان في عام ٢٠٠٣ دورها كمنتديات رئيسية لمتابعة واستعراض الخبراء للمؤتمرات ولمؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. فقد

أشارت لجنة التنمية الاجتماعية إلى ما تضطلع به من مسؤولية عن متابعة وتقييم خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة. ووضعت لجنة السكان والتنمية جدول أعمالها المؤقت لدورتها في عام ٢٠٠٤، الذي سوف يتميز بالتقييم والاستعراض الخمسيين، للمرة الثانية، لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦٦ - ونظرت لجنة وضع المرأة في تقرير للأمين العام، عن متابعة قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢٤]، تم فيه التركيز على التوجيه الصادر عن المجلس بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، على النحو الوارد في القرار ٢٣/٢٠٠٢، ودعوته الموجهة إلى اللجنة لمواصلة جهودها الرامية إلى تسليط الأضواء على المنظورات الجنسانية في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية. وتناولت لجنة التنمية الاجتماعية، واللجنة الإحصائية، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة المخدرات، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، المنظورات الجنسانية في ما يتصل بمجالات عملها في عدد من وثائقها الختامية.

٦٧ - وكان معروضا على اللجنة الإحصائية مذكرة من الأمين العام عما اتخذ المجلس من مقررات تتعلق بالسياسات العامة وذات صلة بأعمال اللجنة[٢٥]. وإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في تقارير عن التأثيرات الإحصائية لأعمال لجنة التنمية الاجتماعية[٢٦] وعن التأثيرات الإحصائية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٢٧].

ثالثا - المسائل الرئيسية ذات الصلة بالجوانب التنسيقية أو الإجرائية من أعمال اللجان في عام ٢٠٠٣

ألف - أساليب العمل

٦٨ - نظرت أغلبية اللجان الفنية بتفحص في أساليب عملها، إما في ما بين الدورات وإما أثناء انعقاد دوراتها في عام ٢٠٠٣، وأدخل عدد منها ابتكارات في هذا الصدد.

٦٩ - فقد أدخلت لجنة التنمية الاجتماعية تغييرا جوهريا على عملية وضع برامج عملها المقبلة، بقرارها، من أجل الاضطلاع بولايتها في الأعوام القادمة، بإعادة تنظيم دورة أعمالها المقبلة في سلسلة ''دورات تنفيذية'' عملية المنحى مدة كل منها عامان، تضم في العام الأول من الدورة ''دورة للاستعراض'' وفي العام الثاني ''دورة للسياسة العامة''. وينعكس هذا في برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، الذي اعتمد الآن في سلسلة دورات مدة الواحدة منها عامان بدءا من عام ٢٠٠٤ وانتهاء في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء شكلها الجديد، قررت اللجنة أيضا أن تطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد إلى عامين

فترة ولاية مكتب لجنة التنمية الاجتماعية في الدورات المقبلة بما يتزامن ذلك مع الأخذ بدورة العمل التي مدتها عامان.

٧٠ - وعقد عدد من اللجان أجزاء رفيعة المستوى، عززت دورها في مناقشة السياسات العامة. فقد عقدت لجنة وضع المرأة أول اجتماع مائدة مستديرة لها في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ حول الخبرات الوطنية في بناء القدرات المؤسسية، مع التركيز خصوصا على موضوعين تنظر فيهما اللجنة في دورتها الحالية (وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحقوق الإنسان للمرأة/العنف الموجه ضد المرأة). وشارك وزراء ومسؤولون كبار في الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في حوار سلس تفاعلي مكن من تبادل الخبرات العملية والدروس المكتسبة ومعرفة العقبات التي يواجهها بناء القدرات المؤسسية. ورحب المشاركون بهذه المبادرة الجديدة، وشجعوا على استمرارها وعلى زيادة صقلها. وقررت لجنة التنمية الاجتماعية مواصلة عقد أجزاء رفيعة المستوى في الأعوام المقبلة. وكان حضور الجزء في هذا العام غفيرا.

٧١ - وتضم دورات لجنة المخدرات مناقشة مواضيعية، ما خلا الدورة لعام ٢٠٠٣، التي ضمت اجتماعا وزاري المستوى يركز على تقييم التقدم المحرز والصعوبات التي ووجهت في بلوغ الأهداف المحددة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية. واعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مشروع قرار لموافقة المجلس عليه يدور حول عملها، وفيه سوف يقرر المجلس أنه، ابتداء من عام ٢٠٠٤، تختار اللجنة، في ختام كل دورة، أعضاء مكتبها للدورة اللاحقة، وتشجعهم على الاضطلاع بدور نشط في الفترة الواقعة ما بين الدورات.

٧٢ - وعرضت لجنة السكان والتنمية، للمرة الأولى، ابتكارا يرمي إلى أن تضفي الحيوية على مسألة النظر في موضوعها الخاص الذي يتناول ''السكان والتعليم والتنمية'' وذلك بالاستماع إلى كلمتين رئيسيتين ألقاهما متحدثان بارزان، عملتا بنجاح على حفز مناقشة المسائل ولقيتا قبولا حسنا. وحلت الكلمتان الرئيسيتان، للمرة الأولى، محل ما درجت عليه العادة من إجراء فريق من الخبراء مناقشات لهذا الموضوع.

٧٣ - وسوف يتم، للمرة الأولى، ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠٠٢، عقد الدورات العادية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مرة كل عام بدلا من مرة كل عامين. وقد بدأت هذه الممارسة في الدورة السادسة للجنة، وفيها ناقشت اللجنة السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق أفضل أداء لأعمالها وبتعزيز فعاليتها في ضوء هذا التطور الجديد. ولعل من الجدير ملاحظته أيضا أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، استجابة لقرار المجلس ٣٧/٢٠٠٢، أنشأت فريقا عاملا

مفتوح باب العضوية كي يتولى دراسة النهج الممكنة لتحسين دور اللجنة ومشاركتها في عمليتي وضع التوصيات ورسم السياسات العامة المتعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة. ويأخذ هذا القرار، الذي اعتمدته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في الاعتبار تقرير الفريق العامل. وسوف تواصل اللجنة إبقاء المجلس على علم بالتطورات المستجدة في هذا الصدد، ذلك أن أهمية العلم والتكنولوجيا تشمل أعمال العديد من اللجان.

باء – التنسيق ما بين اللجان

٧٤ – ما زالت الوسيلة الأكثر شيوعا التي تستخدمها اللجان الفنية لتعزيز التنسيق بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك تتمثل في تبادل التقارير وغيرها من الوثائق. ولما كانت الأمانات الفنية لست من اللجان الفنية[٢٨] تتواجد جميعها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإنها تناقش عادة برامج عملها والمجالات والشواغل التي تحظى باهتمامها المشترك والسبل الكفيلة بتحقيق الاتساق والمواءمة في أعمال اللجان الفنية.

٧٥ – فقد واصلت لجنة وضع المرأة تعاونها الوثيق مع لجنة حقوق الإنسان وفي دورة لجنة حقوق الإنسان لهذا العام، قام رئيسها، للمرة الأولى، بإلقاء كلمة أمام لجنة وضع المرأة أثناء المناقشة العامة. وكما تم في الأعوام السابقة، حضرت رئيسة لجنة وضع المرأة دورة لجنة حقوق الإنسان وألقت كلمة أمامها في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''إدماج حقوق الإنسان والمنظور الذي يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة''. وما انفك هذا الضرب من التعاون يعزز التداؤب القيم بين اللجنتين الفنيتين.

٧٦ – ودعت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها بشأن حقوق الإنسان للمعوقين، المقرر الخاص المعني بمسألة الإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية، إلى أن يلقي كلمة أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين.

٧٧ – وأسهمت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بما أحرزت من أعمال في مجال التكنولوجيا الأحيائية كمدخل في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة. وتواصل اللجنة الإحصائية تعميمها على أمانات اللجان الفنية الأخرى خلاصات تقاريرها ذات الصلة لإبقائها على علم بذلك. وتواصل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تعاونها الوثيق مع لجنة المخدرات، وهي تُفيد من أوجه التداؤب المطرد القائم بين أمانتيها، والذي يقدم الآن خدمة مشتركة لكلتا اللجنتين.

جيم – التعاون مع المجلس (نتيجة الاجتماعات المشتركة للمكاتب)

٧٨ – على نحو ما أذن بذلك قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٤٦ و ٢٠٠١/٢٧، تعقد مرة أخرى اجتماعات سنوية في عام ٢٠٠٣ بين مكتب المجلس ومكاتب اللجان الفنية. وللمرة الأولى، أصدرت أمانة كل من لجنة من اللجان الفنية ورقة ''مناقشة'' في مسعى منها لإعطاء تركيز أكبر، في المناقشة، للمسائل التي تحظى باهتمام مشترك لدى مكتب المجلس ولدى اللجان وللمسائل التي ترغب كل لجنة من اللجان أن تسترعي نظر مكتب المجلس إليها. وعلى العموم، تمحورت المناقشة على أعمال اللجان في عام ٢٠٠٣، وإسهاماتها الممكنة في أعمال المجلس، والتدابير الرامية إلى تعزيز التعاون ما بين اللجان الفنية نفسها.

٧٩ – وتمثلت وجهة النظر العامة في أن هذه الاجتماعات إنما تخدم هدفا قيما، إذ أنها تعمل على تحقيق الاتساق بين المجلس ولجانه الفنية. ويمكن هذا التفاعل كلا من الجانبين من أن يكون على علم بأعمال الآخر.

٨٠ – وعلاوة على ذلك، عُدَّ عقد اجتماع ما بين رؤساء اللجان الفنية أثناء انعقاد الجزء العام من دورة المجلس في عام ٢٠٠٢ مثمرا جدا، ومن المعتزم، بناء على ذلك، عقد اجتماع مماثل أثناء انعقاد الجزء العام من دورة المجلس في عام ٢٠٠٣.

توصيات

(أ) في وسع المجلس أن ينظر في نتيجة الاجتماع المشترك لمكتبه مع مكاتب اللجان الفنية. ويمكنه أيضا النظر في دعوة مكتبه إلى تركيز مشاوراته مع مكاتب اللجان على إسهاماتها في المواضيع المشتركة، من مثل موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس؛

(ب) قد يرغب المجلس في أن يصدر توجيها بشأن شكل التقرير الموحد لعام ٢٠٠٤ وبشأن ما إذا كان ينبغي أن يتبع التقرير نهجا مواضيعيا كما فعل في هذا العام.

الحواشي

(١) A/57/3 (الجزء الثاني)، الفرع الأول الذي سوف يصدر في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/57/3/Rev.1).

(٢) قرارا الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ و ٥٢/١٢ باء؛ وقرارات المجلس ١٩٩٨/٤٦ و ١٩٩٨/٤٧ و ١٩٩٨/٤٩ و ١٩٩٩/١ و ١٩٩٩/٥١ و ٢٠٠١/٢٧ من المنطوق.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المؤشرات الإنمائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.D.14).

(٤) للاطلاع على تقرير الفرقة العاملة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، انظر الوثيقة E/2003/56 و Corr.1.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣، الملحق رقم ٦ (E/2003/26)، الفصل الأول، الفرع باء، مشروع القرار الأول.

(٦) المرجع نفسه، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٠ (E/2002/30 و Corr.1)، الفصل الأول، الفرع ألف. مشروع القرار الرابع بشأن ''الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين'' (الذي سيوصي المجلس بتقديمه إلى الجمعية العامة لاعتماده).

(٧) انظر E/CN.16/2003/2.

(٨) E/CN.9/2003/L.5.

(٩) انظر E/CN.9/2003/2، الفقرة ٩٣.

(١٠) تقرير المدير التنفيذي عن أعمال المركز المعني بمنع الجريمة الدولية (E/CN.15/2003/2).

(١١) قرارات الجمعية العامة ١٣١/٥٦ و ١٣٨/٥٤ و ٩٧/٥٢.

(١٢) E/2003/26، الفصل الأول، الباب باء، مشروع القرار الرابع.

(١٣) المرجع نفسه، مشروع القرار الأول.

(١٤) E/CN.6/2003/CRP.4.

(١٥) انظر E/CN.9/2003/L.2/Rev.1.

(١٦) انظر E/CN.9/2003/3.

(١٧) انظر E/CN.9/2003/4.

(١٨) E/CN.6/2003/L.3/Rev.1.

(١٩) مشروع القرار الثالث.

(٢٠) E/CN.6/2003/L.4/Rev.1.

(٢١) E/CN.6/2003/L.1.

(٢٢) المقرر ١٠٩/٢٠٠٣.

(٢٣) E/CN.6/2003/9.

(٢٤) E/CN.6/2003/10.

(٢٥) E/CN.3/2003/28.

(٢٦) E/CN.3/2003/32.

(٢٧) E/CN.3/2003/33.

(٢٨) لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، واللجنة الإحصائية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة التنمية المستدامة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.